

Distr.: General
28 October 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 137 من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية لعام 2021

التقرير المرحلي السنوي التاسع عشر عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر المخطط العام لتجديد مباني المقر

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

- 1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المرحلي السنوي التاسع عشر للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/76/288). وتلقت اللجنة خلال نظرهما في التقرير معلومات وتوضيحات إضافية اختتمت بردود خطية مؤرخة 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021.
- 2 - ويقدم تقرير الأمين العام عملاً بالفقرة 34 من الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة 292/57، وهو يتضمن معلومات مستكملة بشأن حالة المشروع منذ صدور التقرير المرحلي السنوي الثامن عشر (A/75/302).

ثانيا - التحكيم

- 3 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن جميع أعمال التشييد وما يتصل بها من الأنشطة الإدارية اللازمة لإغلاقه قد أنجزت، باستثناء ما يتعلق منها بقضية تحكيم متبقية واحدة. ونشأت قضية التحكيم المتبقية عن دعوى تحكيم ضد شركة سكانسكا رفعها المتعاقد معها من الباطن لإنجاز الأعمال الكهربائية وادعى فيها استحقاقه عشرات الملايين من الدولارات لقاء الأشغال التي قام بها في إطار عدة عقود مبرمة مع شركة سكانسكا في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر. ورغم أن شركة سكانسكا رفضت ادعاءات المتعاقد معها من الباطن جملة وتفصيلاً، فإنها ادعت أن المسؤولية عن تسديد أي مبالغ إضافية للمتعاقد



الرجاء إعادة استعمال الورق



معها من الباطن، إن ثبتت، ينبغي أن تؤول إلى الأمم المتحدة. وطعنت الأمم المتحدة في ادعاء شركة سكانسكا بموجب العقود ذات الصلة، وهذه المنازعة معروضة حالياً على هيئة تحكيم، على نحو ما تمليه أحكام تلك العقود. وفي محاولة لتيسير عملية التحكيم، قررت الهيئة تقسيم الدعوى إلى ثلاث مراحل منفصلة ومتتالية، على النحو التالي: (أ) المشروع الفرعي للأمانة العامة؛ و (ب) المشروع الفرعي لمبنى المؤتمرات؛ و (ج) مشاريع فرعية مختلفة أخرى للبنى التحتية (مثل نظام الإنذار بالحرائق وشبكة توزيع الطاقة في الطوابق السفلية). وأصدرت هيئة التحكيم قراراً نهائياً بشأن المرحلة الأولى في حزيران/يونيه 2020، أسفر عن دفع الأمم المتحدة مبلغاً صافياً إلى شركة سكانسكا وتسديد المدفوعات المحتقة للمتعاقد من الباطن، بما مجموعه 3 607 800 دولار. ومن المقرر عقد جلسة استماع بشأن الأسس الموضوعية للمرحلة الثانية من القضية في أيار/مايو 2022 (A/76/288)، الفقرتان 2 و 5). ويلاحظ أنه لم تصدر أي قرارات تحكيم خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تقدم معلومات أكثر تفصيلاً عن المرحلتين الثانية والثالثة من الدعوى إلى الجمعية العامة وفي التقرير المرحلي المقبل لعام 2022 (انظر أيضاً الفقرة 9 أدناه).

4 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بوجود دعويي تحكيم منفصلتين كانتا قد نشأتا عن المخطط العام لتجديد مباني المقر، تنظر فيهما هيأتا تحكيم منفصلتان. وعلى الرغم من العقود المتطابقة والمطالبات والدفاعات المتماثلين إلى حد بعيد في كلا التحكيمين، فإن غياب سابقة مراقبة، بالاقتران مع بالطابع السري للتحكيم التجاري، أدى إلى نتائج غير متسقة بين التحكيمين، حيث أصدرت هيئة التحكيم في المرحلة الأولى حكماً بمنح جزء صغير من مجموع المبالغ المطالب بها (انظر الفقرة 8 أدناه).

5 - وفيما يتعلق بالدروس المستفادة، أبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأهمية التصاميم المنجزة بالكامل والقابلة للبناء، حيث أتاحت التغييرات في النطاق والبرنامج الزمني التي تجرى بتوجيه من المالك فرصة للمتعاقد لتقديم مطالبات للحصول على مزيد من الوقت والمال وأتاحت أساساً للمتعاقد للدفاع عن أوجه القصور في أدائهم. وإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا يكون هناك تغيير في العمل دون أن يتفق كتابةً ومسبقاً على النطاق والجدول الزمني الموثقين بصورة كاملة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية الدروس المستفادة، وتذكر بأنها أوصت في السابق بأن يجمع الأمين العام الدروس المستفادة فيما يتصل بقضيتي التحكيم المتعلقةتين بالمخطط العام لتجديد مباني المقر بهدف تجنب المنازعات القضائية قدر الإمكان وحماية حقوق الأمم المتحدة في مشاريع تشييد أخرى (A/75/589، الفقرة 7). وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتقاسم الدروس المستفادة وأن يكفل تطبيق الدروس المستفادة ذات الصلة من المخطط العام لتجديد مباني المقر على مشاريع التشييد الأخرى.

6 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً، عند الاستفسار، بأنه بالنظر إلى أن إمكانية تقديم مطالبات لا يمكن أن تستبعد كلياً، فإن تمويل احتياطي للتعامل مع هذه المطالبات قد يكون أمراً حقيقياً. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تمويل احتياطي للتعامل مع المطالبات ليس ممارسة معتادة بالنسبة إلى هذه المشاريع وقد يشجع على تقديم مطالبات، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة في مراحل التخطيط والتصميم والتنفيذ بهدف تخفيف أي خطر يتعلق بالمطالبات، بما في ذلك نتيجة للتغييرات التي تجرى بتوجيه من المالك، وأن يطبق الدروس المستفادة.

ثالثاً - الحالة المالية

7 - يبلغ التمويل الإجمالي المعتمد لمشروع المخطط العام لتجديد مباني المقر 2 150,4 مليون دولار، ويشمل الاعتمادات المرصودة لنطاق المشروع الأصلي، وقدرها 1 876,7 مليون دولار، والهبات البالغة قيمتها 14,3 مليون دولار، ومجموع إيرادات الفوائد واحتياطي رأس المال المتداول، وقدره 159,4 مليون دولار، والمبلغ المخصص لتمويل تعزيز النظم الأمنية، وقدره 100,0 مليون دولار. وجرى الالتزام بالكامل بجميع مبالغ التمويل الموافق عليها، وقدرها 2 150,4 مليون دولار. وأغلقت جميع العقود وسُددت جميع المدفوعات، باستثناء الفواتير المتصلة بقضيتي التحكيم اللتين يجري النظر فيهما وما يرتبط بذلك من رسوم قانونية (A/76/288، الفقرتان 10 و 11). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن المبلغ النقدي متاح في 15 أيلول/سبتمبر 2021 بلغ 6.78 ملايين دولار. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تقدم معلومات مستكملة عن المبلغ النقدي متاح إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

8 - ويشار إلى أن مجموع النفقات القانونية المتراكمة المتعلقة بقضيتي التحكيم بلغ حتى اليوم ما قدره 6 727 300 دولار. وبناء على تقديرات مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة، يطلب رصد مبلغ إضافي قدره 600 000 دولار للفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر 2021، على أن يمؤل من تصفية الالتزامات المحتفظ بها ريثما يبت في جميع الدعاوى القانونية، ليصل بذلك المجموع التقديري للنفقات المتعلقة بالمصروفات القانونية بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر 2021 إلى مبلغ 7 327 300 دولار (المرجع نفسه، الفقرة 13). وأبلغت اللجنة الاستشارية، عند الاستفسار، بأن مجموع المصروفات القانونية المتعلقة بقضية التحكيم التي انتهت في عام 2020 بلغ 1 811 451 دولاراً، كان منها نحو 1 350 000 دولار في شكل أتعاب للمحامين والمساعدين القانونيين. وبلغ مجموع المصروفات القانونية المتعلقة بقضية التحكيم الجارية 5 665 784 دولاراً لغاية 30 حزيران/يونيه 2021، كان منها نحو 4 931 000 دولار في شكل أتعاب للمحامين والمساعدين القانونيين. وأبلغت اللجنة كذلك بأن أجر المحامين هو 525 دولاراً في الساعة وأن أجر المساعدين القانونيين هو 180 دولاراً في الساعة. وفيما يتعلق بالقضية التي انتهت، طلبت هيئة التحكيم من سكانسكا أن تسدد للأمم المتحدة مبلغ 750 000 دولار من مجموع مبلغ تلك الأتعاب، استلماً بالكامل من سكانسكا. وتلاحظ اللجنة الاستشارية بقلق تزايد المصروفات القانونية وترى أنه ينبغي لمكتب الشؤون القانونية أن يقيم كيفية تخفيف تكاليف الدعاوى الجارية. وتكرر اللجنة تأكيد أنه ينبغي للأمين العام أن يبذل مزيداً من الجهود للحد من الالتزام المالي للمنظمة إلى أقصى حد ممكن (انظر A/75/589، الفقرة 7).

9 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أنه لا يمكن تحديد الرصيد النهائي غير المستخدم للمشروع إلا بعد الانتهاء من دعاوى التحكيم المتبقية وتسوية جميع الالتزامات. وحينئذ، سيقدم الأمين العام تقريراً عن الرصيد النهائي وسيعرض مقترحات لكي توافق عليها الجمعية العامة فيما يتعلق بإعادة الرصيد المتبقي النهائي إلى الدول الأعضاء (A/76/288، الفقرة 14). وبأخذ كل من الأتعاب القانونية، والقرار المتخذ في المرحلة الأولى من الدعوى الذي يقضي بقيام الأمم المتحدة بالدفع والمبلغ النقدي متاح في الاعتبار، تأمل اللجنة الاستشارية أن يتضمن التقرير المرحلي المقبل معلومات عن الآثار المالية المحتملة، إن وجدت، للمراحل المتبقية من الإجراءات.

رابعاً - مسائل أخرى

الأداة الجديدة لإدارة الطاقة

10 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن مشروع الأداة الجديدة لإدارة الطاقة قيد التنفيذ ولكنه تأخر حتى الربع الثالث من عام 2022. والأداة الجديدة لإدارة الطاقة جزء لا يتجزأ من مجموعة من التطبيقات (OpenBlue Enterprise Manager) مصممة كحل شامل لإدارة المباني والأصول. وسيشكل تركيب التطبيقات المرحلة النهائية من عملية تحديث معقدة تجري على مدى عدة سنوات لنظام إدارة المباني الحالي. وبعد إجراء مزيد من الاستعراض، تبين أن تركيب أداة جديدة لإدارة الطاقة سيكون أمراً صعباً من الناحية التقنية وأكثر تكلفة بكثير من دون القيام أولاً بإتمام التحديثات الأخرى المطلوبة للنظام الأساسي الذي تقوم عليه، بما في ذلك تحديثات أمن تكنولوجيا المعلومات. وقد تأخر التنفيذ أيضاً بسبب أزمة السيولة وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتبلغ التكلفة التقديرية لتحديث النظام، بما في ذلك جميع التطبيقات، مثل التطبيق المتعلق بإدارة الطاقة، مبلغاً قدره 460 000 دولار ومن المقرر تمويلها من الموارد المتاحة في إطار الباب 29 بآء من الميزانية البرنامجية (المرجع نفسه، الفقرة 9). وتلاحظ اللجنة الاستشارية حالات التأخير في تنفيذ الأداة الجديدة لإدارة الطاقة وتشجع الأمانة العامة على تعزيز جهودها لضمان إنجاز المشروع.

تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات

11 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أنه كان لدى الإدارة تسع توصيات مقدمة من مجلس مراجعي الحسابات كانت لا تزال معلقة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، وأنه جرى تنفيذ سبع توصيات منها. أما التوصيتان المتبقيتان فهما قيد التنفيذ، في انتظار نتيجة قضية التحكيم الجارية واستكمال مشروع الارتقاء بمرافق مقر الأمم المتحدة إلى مستوى استيفاء معايير قانون الولايات المتحدة للأمريكيين ذوي الإعاقة لعام 2010 فيما يتعلق بالتصميم الميسر للوصول (المرجع نفسه، الفقرة 7). وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بجدول يبين الأعمال المنجزة والأعمال المقررة. وأبلغت اللجنة بأن برنامج تحسين إمكانية الوصول إلى مبنى المقر تجاوز تحقيق الامتثال لمعايير قانون الولايات المتحدة للأمريكيين ذوي الإعاقة لعام 2010 فيما يتعلق بالتصميم الميسر للوصول وعالج أيضاً توصيات مقدمة من اللجنة التوجيهية المعنية بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، ومختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء والمستخدمون، وفي إطار استعراض أماكن العمل بشأن التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة، ومن هيئات الرقابة، وفي إطار الدراسة التي أجراها المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كانون الأول/ديسمبر 2018، على نحو ما أبلغ عنه في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021.

12 - وتأمل اللجنة الاستشارية أن ينفذ الأمين العام توصيات مجلس مراجعي الحسابات تنفيذاً كاملاً. وتكرر اللجنة تأكيد أهمية تعميم إدماج الإعاقة وتشير إلى أنها أوصت، في سياق تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2022، بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023، معلومات مجمعة عن حالة تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى أماكن العمل في المقر، والمكاتب البعيدة عن المقر واللجان الإقليمية، بما يعكس المشاريع المنفذة والجارية والمخطط لها الرامية إلى تحسين إمكانية الوصول في البيئة المبنية في كل موقع، إلى جانب التكاليف ذات الصلة (انظر A/76/7 و A/76/7/Corr.1، الفقرة حادي عشر-29). وستقدم اللجنة الاستشارية تعليقات إضافية في سياق النظر في تقرير الأمين العام عن تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مؤتمرات منظومة الأمم المتحدة واجتماعاتها.

خامسا - الخلاصة

13 - يشير الأمين العام في الفقرة 17 من تقريره إلى أنه يُطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علماً بذلك التقرير. وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها وملاحظاتها الواردة في الفقرات أعلاه، بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير الأمين العام.
